

فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه  
أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب

# الملك

١٣١٥

يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد  
أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب

قال عليه الصلاة والسلام: ان للاسلام صوي و «منارا» كمنار الطريق

مصر ٣٠ المحرم ١٣٣٥ - ٤ القوس (نخ ٣) ٥١٢٩٥ ش ٢٦ نوفمبر ١٩١٦

## فَتَاوَى الْمَسَائِلِ

ففتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، إذ لا يسع الناس عامة، ونشترط على السائل أن يبين اسمه ولقبه و بلده وعمله ( وظيفته ) وله بعد ذلك أن يرمز الى اسمه بالحروف او يعبر بإنشاء من الألقاب ان شاء . واننا نذكر الاسئلة بالتدرج غالبا وربما قدمنا متأخراً لسبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه، وربما أجبنا غير مشترك لمثل هذا، ولئن مضى على سؤاله شهران أو ثلاثة أن يذكر به مرة واحدة فان لم تذكره كان لنا عذر صحيح لا غفاله

### ٨ - الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد

وتحقيق معنى الظن واليقين والتواتر (\*)

قال المتكلمون ان العقائد لا تثبت بأخبار الآحاد لان المطلوب فيها القطع ، وأخبار الآحاد لا تفيد الا الظن ، وقد قال تعالى ( ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ) وانما تثبت بالأحاديث المتواترة لانها هي التي تفيد اليقين الذي هو شرط الايمان وقد فهم كثير من الناس من هذا القول ما لم يرده المحققون من قائله فأخطأوا في فهم المراد وفي فهم كلفي الظن واليقين فظنوا ان الأحاديث الصحيحة التي رواها الآحاد من الثقات المدول في صفات الباري عز وجل وفي أمور الآخرة لا يجب الايمان بها شرعا ولا بضر المسلم تكذيبها ، وان لم يكن عنده شك في صحتها ، بناء على ان أحاديث الآحاد لا تفيد في نفسها الا الظن الذي لا يجوز الاخذ به في

(\*) هذه تسمية الاجوبة عن الاسئلة المستنبطة من الكتاب الذي نشر في الجزء الذي قبل هذا

العقائد لأنه لا يعني من الحق شيئاً . وهذا الظن الذي فهموه من عبارة المتكلمين هو الذي لا يعني من الحق شيئاً ، وما أظن ان مسلماً يعتد بعلمه يقول به ؛ ولعل أول من قال تلك الكلمة أراد بها ان أحاديث الآحاد لا تقوم بها الحجة في العقائد على المنكر لورودها ، وإنما تقوم بالتواتر لأنه لا سبيل الى انكاره

الظن ضرب من ضروب التصديق بغير الحسي ولا الضروري من المدركات ، فهو مما تتفاوت أفراده بالقوة والضعف ، فمما يكون يقيناً لا تردد فيه ، ومما يكون راجحاً مع ملاحظة مقابل مرجوح تارة ومع عدمها تارة ، وقيل إنه يشمل المرجوح أيضاً ، فالتصديق المبني على الأدلة النظرية الذي يجزم به المستدل مع عدم ملاحظة احتمال النقيض يسمى ظناً ، ولكن ادراك الحواس لا يسمى ظناً ، ولا العلم الضروري كقولنا : النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان . وهذا الحد الذي شرحنا به معنى الظن هو تفسير لقول الأزهرى ، في التهذيب : الظن يقين وشك ، وقول ابن سبويه في المحكم : هو شك ويقين إلا أنه ليس يقين عيان إنما هو يقين تدبر : فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم . هذا قول أئمة اللغة . وأما قول الفيروزبادي في القاموس - : الظن التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم - فهو مأخوذ من اصطلاح علماء المعقول كالمناطق والفقهاء ، ومثله قول المناوي : الظن الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، ولكن الفيروزبادي لم يسهه إلا ان يزيد على تعريفه قوله : وقد يوضع موضع العلم : بمعنى أنه يستعمل في اللغة بمعنى اليقين . فان أراد انه يوضع موضع العلم حتى في الحسيات والضروريات فقوله غير صحيح . واليقين العلم وازاحة الشك وتحقيق الأمر ، وهو نقيض الشك ، والعلم نقيض الجهل . قاله في لسان العرب . ثم قال - : وربما عبروا بالظن عن اليقين واليقين عن الظن .

وقال الراغب : الظن اسم لما يحصل عن أمانة ومضى قويت أدت الى العلم ومضى ضعفت جداً لم يتجاوز حد الوهم . ثم ذكر أن من اليقين قوله تعالى (وظن أنه الفراق) وقوله تعالى (ألا بظن أوثق بهم مبعوثون ليوم عظيم) وقوله (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) وقوله (وظن داود أنه فتناء) وإنما يظهر هذا في اليقين اللغوي وهو الاعتقاد الجازم المبني على الامارات والاستنباط والاستصحاب دون الحس

والضرورة — لا اليقين المنطقي المبني على الضرورة أو الحس أو ما يؤدي اليهما بحيث لا يحتمل النقيض . وقد فسر الراغب اليقين بقوله : هو سكون الفهم مع ثبات الحكم ، وقال انه من صفة العلم فوق للمعرفة والدراية .

فعلم من قولهم أن اليقين في الاصل هو الاعتقاد الثابت الذي لا شك فيه ولا اضطراب . وأما قولهم بالتعبير به عن الظن والمكس فليس معناه أن كل يقين ظن يقين وإنما معناه أن الظن على مراتب منها ما يرادف اليقين ومنها ما هو دونه ، فيدهما العموم والخصوص باطلاق . والمشهور في تعريف اليقين عند علماء الدين أن الاعتقاد الجازم المطابق ، واشترائط المطابقة للواقع اصطلاحى خاص باليقين في الايمان الصحيح ، ولعل المطابقة تشترط في العلم فيسمى الجازم بغير الواقع موقفا به لا عالما . اذا فقت هذا فاعلم ان كل اعتقاد يستفاد من السماع يطلق عليه في اللغة اسم الظن باعتبار ماخذ لذاته ، واسم اليقين ان جزم صاحبه به ، وكذا اسم العلم ان مدلوله حقا ، ولكن نفس السماع أي ادراك الاصوات المحقق لا يسمى ظلنا بل علما . وخبر التواتر انما يفيد العلم القطعي بضرب من الاستدلال النظري ، وان اعتمدوا انه يفيد الضروري فان من شروطه أن يخبر كل واحد من المخبرين الكثيرين عن حسي ، أي عما سمعه بأذنه أو رآه بعينه مثلا ، وان يقوم الدليل أو القرائن على أنهم لم يتواطوا على الكذب ، وأن يتحقق ذلك في كل طبقة من الطبقات . وقد اختلف العلماء في العدد الذي يحصل بخبره التواتر مع توفر الشروط التي ذكرها . فاكفى بعضهم بالآحاد كسبعة وعشرة واشترط بعضهم العشرات . ولكنهم اتفقوا على أن آيته حصول العلم الجازم بمدلول الخبر . ومثل هذا العلم كثيرا ما يحصل بخبر الواحد وان لم يكن متصفا بالصفات التي اشترطها المحدثون في راوي الحديث الصحيح كالمدالة والضبط وعدم مخالفة الثقات المشهورين فضلا عن مخالفة الامور القطعية التي عدوا مخالفتها علامة الكذب ووضع الحديث .

مثال هذا النوع من خبر الواحد الذي يحصل به الاعتقاد الجازم وان لم يكن المخبر به متصفا بمدالة رواية الحديث أكثر ما نسمعه كل يوم ممن نعاشر ونخالط من أصدقائنا ومعاملينا وأهل بيوتنا وخدمتنا من الاخبار عن أمور معيشتنا كقولهم :

حضر الطامم، وهي الحيا، وجاء لزيارة فلان. ومن هذا القبيل كل خبر لا مجال للتهمة فيه. وأما اخبارهم فيما يتهمون فيه فهي التي يرتاب فيها، ويحتاج الى القرائن والادلة في تمييز راجحها من مرجوحها، مثال ذلك مدح النفس والدفاع عنها والطمع في الخصوم، ورواية القرائن والمعائب، قالاخبار في أمثال هذه المسائل يكثر فيها الكذب والخلط، إما بالعمد أو بعدم الضبط، أو بسوء الفهم والاستنباط، أو بضعف البيان، أو بتقليد الآباء أو الاموات، وما يتبع ذلك من الوهم، ومن خطأ الحس والرأي. فمن وعى ما ذكرنا وتدبره يعلم منه ما يعلم من نفسه، اذ هو فكر في مصادر علمه، والاخبار التي يحدث بها والتي يتلقاها عن غيره، وهو أن الاصل في أخبار جميع الناس الصدق، وان الكذب إنما يقع لاسباب عارضة، وأنه هو وسائر الناس يصدقون في كل يوم كثيراً من أخبار الآحاد حتى غير المدول تصديقا جازماً لا يزاحه شك ولا احتمال، ولا يخطر لهم فيها التقيض على بال، ومنها ما يحجزمون باستحالة وقوع تقيضه عادة وان جاز عقلاً، كبعض أخبار المدول الثقات الضابطين الخالية من الشبهات، ورجال الحكومة المسؤولين في الرسميات.

بل أقول ان من هذه الاخبار ما يجزم العقل بصدقه وامتناع تقيضه، وأعني بالعقل هنا العقل البشري الذي يبني حكمه على الاختبار، ويزنه بميزان رعاية المصالح ودفع المضار، لا عقل واضعي المنطق والفلسفة، الذي يحجز وقوع كل ما يمكن تصوره، ويحصر وقوع المحال في اجتماع التقيضين أو ارتفاعهما وما يؤدي الى مثل ذلك حتماً. وقد نجر هؤلاء في تعريف العلم حتى قال بعضهم انه لا يمكن تعريفه، ومن أشهر أقوال مدققي متكلمينا في ملكة العلم إنها صفة توجب انكشافاً لا يحتمل التقيض. فالعلم بالشيء عندهم لا يمكن تقيضه ولا الرجوع عنه، فلو كان هذا العلم شرطاً في كل مسألة من مسائل العقائد لكان الكفر بعد الايمان محالاً، ولكن قد ثبت وقوع الكفر بعد الايمان بنص القرآن، فالعلم الذي لا يحتمل التقيض ليس شرطاً لصحة الايمان، وإنما الشرط أن يكون المؤمن جازماً بما يعتد، غير مرتاب ولا متردد، وقول الاستاذ الامام: الرجوع عن الحق بعد اليقين فيه كاليقين في الحق كلاهما قليل في الناس. — اراد به اليقين المنطقي، وأراد بالرجوع عنه انظار الجهود والمخالفة كبراً وعناداً لا اعتقاداً فان اعتقاد

( المتار: ج ٦ ) ( ٤٤ ) ( المجلد التاسع عشر )

تقيض المتيقن ليس في استطاعة الموقن، الا اذا اختلط عقله، واختل فهمه، وهذا قليل الوقوع كالرجوع عن الحق كبرا وعنادا بعد الاذعان له، اذا كثر المعاندين للحق المستكبرين عنه الذين قال الله في بعضهم ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ) لم يكن ذلك الجحود منهم بعد اذعان، أو لم يكن استيقانهم على شرط علم الكلام وفلسفة اليونان واذا فكر السائل في العلوم الثقيلة وطريقة أدائها وتعليمها عند البشر من جميع الامم رأى ان أكثر أخبارها المقطوع بها يتلقاها الآحاد بعضهم عن بعض ، فاذا اشترطنا فيها ذلك العلم الكلامي واليقين المنطقي، وأن لانمد شيئا منها حقا ثابتا الا اذا تلقيناه بالتواتر اللفظي، فكيف تكون حالنا في معارفنا التاريخية، وما يبني عليها من علومنا الاجتماعية وأعمالنا السياسية، وفي سائر العلوم التي ينقلها بعضنا عن بعض ؟ بعد هذا كله أقول انه لم يعرف عن أحد من شعوب البشر مثل ما عرف عن المسلمين من العناية بتقد الاخبار النبوية وتمحيصها، وضبط متونها وحفظ أسانيدها، بل كانوا ينقلون الاخبار التاريخية والادبية والشعر والمجون بالاسانيد المتصلة، ووضعوا كتب التراجم لجميع أصناف العلماء والادباء كما وضعوها من قبل رجال الحديث، ليسهل طريق العلم بالصحيح وما دونه من ذلك، ولكنهم دققوا في نقد رجال الحديث ما لم يدققوا في شيء آخر، فاذا كان ما صحح من الحديث عندهم متنا وسندا لا يجزم به فبماذا تثق من أخبار البشر، واذا كان المسلم منا يصدقها فكيف يمكنه ان يرد مضمونها اذا كان في عقائد الدين، بناء على كلمة عرفية للمشككين ؟

الحديث الصحيح عند المحدثين ما ثبت بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معطل ولا شاذ. وينافي العدالة عندهم ثبوت الكذب وكذا الاتهام به والفسق والغفلة وكثرة الغلط والجهالة - أي كون الراوي مجهولا عند علماء الجرح والتعديل، ولولا هذا الشرط لاخترع الكذابون أسانيد كثيرة لأصل لها وخذعوا الامة بها - وكذا البدعة فمن كان مبتدعا لشيء من أمر الدين لم يكن عليه أهل الصدر الاول لا يحكم بصحة حديثه قبل مطلقا وقيل فيما يؤيد بدعته وهو المعتمد، بل لا بد اثبوت ذلك من روايته عن غيره. والضبط عندهم ضبط الصدر وضبط الكتاب، فالاول الحفظ عن ظهر قلب بحيث يتمكن من استحضار ما حفظه متى شاء، فان غلط أو أخطأ في الاداء لا يعد حديثه

صحيحاً . والثاني - حفظ الكتاب منذ سمع فيه وصححه على من تلقاه عنه الى ان يؤدي منه ، فاذا غاب عنه غيبة أمكن أن يعرض فيها التغيير والتحريف أو الزيادة أو النقصان لا تعد روايته له ولا منه صحيحة .

واتصال الاسناد سلامته من سقوط فيه بحيث يكون كل فرد من روايته قد سمع ذلك المروي من شيخه ، ويقابله الاقطاع ، وهو أقسام ، فالحديث (المنقطع) وهو ما سقط من سنده بعض الرواة لا بعد صحبته ، الا أنهم اختلفوا فيما سقط منه من بعد التابعي ويسمونه (المرسل) وذلك كأن يقول التابعي: قال رسول الله (ص) كذا .

فالجمهور يتوقفون فيه ، وبعضهم يحتاج بمراسيل من علم من حاله انه لا يروى الا عن الصحابة أو ثقات التابعين كسعيد بن المسيب ، دون من يروي عن غيرهم كالحسن البصري ومن (الاطماع) عندهم (التدايس) وهو رواية الراوي عن فوق شيخه الذي سمع منه بلفظ يوم السماع منه ايها ما لا نصريحاً ، كان يقول المدلس قال فلان - أو: عن فلان ، وقد اختلفوا في حديث المدلس قبيل لا يقبل مطلقاً وقيل الا فيما صرح فيه بالسماع ، والجمهور على قبول حديث من لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة .

ولاجل هذا شددوا في قبول الحديث (المعنعن) أي الذي يقال فيه عن فلان عن فلان . فقالوا عنمة المدلس غير مقبولة ، واشترط مسلم في العننة معاصرة الراوي لمن روى عنه ، والبخاري اشترط العلم بالقتي ولم يكتف بمجرد المعاصرة . فاذا قال العدل الثقة الضابط عن فلان أو قال: قال فلان كذا - لا يعتمد البخاري بروايته هذه الا اذا كان قد علم انه قد لقي ذلك الرجل واجتمع به ، ولكن مسلماً يكتفي بالعلم بأنهما وجدوا في عصر واحد ومن الممكن ان يكون ثمة وروى عنه .

ومن أقسام الحديث عندهم (المضطرب) وهو ما يقع في اسناده أو متنه اختلاف من الرواة بتقديم وتأخير أو زيادة ونقصان أو اختصار أو حذف أو ابدال أو براو أو متن بمن أو تصحيف في أسماء الرواة أو ألقابهم أو أنسابهم أو في ألفاظ المتن . فان أمكن الجمع وعرف الاصل والا توقف في قبول الحديث والاحتجاج به

ومنها (الشاذ) وهو ما خالف راويه فيه من هو أوثق منه فان لم يكن المخالف للثقة ثقة سمي حديثه (المردود) وان كان ثقة رجح عليه مخالفه الذي هو أوثق منه

وسمي حديثه (المحفوظ) فهو مقابل الشاذ. ومنها (المنكر) وهو ما خالف راويه الضعيف فيه من هو أضعف منه ، ويقابله (الاروف) وكلاهما راويه ضعيف لا يحتاج بحديثه ومنها (المطل) وهو ما فيه علة خفية كوصل المتقطع ورفع الموقوف وادخال حديث في آخر أو ادراج كلام الرواي في المتن أو الادراج في سياق الاسناد .

ولو شئنا أن نبين تدقيق علماء الجرح والتعديل في قدر رواية الحديث رأى فيها غير المطلبين عليها من القراء ما لم يخطر لاحد من أمثالهم على بال - ولعلوا منه أن أكثر من يعدونهم من الثقات الصدوقين من أهل هذا العصر لو كانوا في أزمنة أولئك القادنا عدوا روايتهم صحيحة ولو لمعلم اتقان الحفظ والضبط. ومن تدقيقهم أنهم يعدون بعض الرواة ثقات في الرواية من أهل قطردون آخر، كقولهم فلان غير ثقة في المصريين أو الشاميين - لأنه كان عرض له عند الرواية عنهم اختلاط في العقل ، أو هرم خفاته به الذاكرة وقد جودة الضبط .

وقد وضعوا كتباً يبيان الاحاديث الموضوعه خاصة يتوافقها وفي غيرها أسباب وضع الحديث والكتب فيه وعلامته وأسماء واضعها والكتب والنسخ الموضوعه برمتها التي لا يصح منها شيء ، كما وضعوا عدة كتب للاحاديث التي اشتهرت على الاستماع وينوا درجتها ، وميزوا بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع منها . ولكن عناية العلماء بتقدم المتن وعرض الاحاديث القوية الاسانيد على القواعد التي بينوا بها علامات الوضع كانت أقل من العناية بتقدم الاسانيد ، وقل أن يهتم المتنون الى المذاهب بتقدم المتن الاحاديث الا اذا كانت مذاهبهم مخالفة لها فكان هذا من سيئات التعصب للمذاهب

#### نتيجة البحث وخلاصة الجواب

فن فقه ما شر حناه علم أن أكثر الاحاديث الآحادية المتفق على صحتها ذاتها كما أكثر الاحاديث المسندة في صحيحه البخاري ومسلم - جديرة بأن يجزم بها جرماً لا ترد فيه ولا اضطراب، وتعد أخبارها مفيدة لليقين بالمعنى اللغوي الذي تقدم ، ولا شك في أن أهل العلم بهذا الشأن قلما يشكون في صحة حديث منها ، فكيف يمكن لمسلم يجزم بأن الرسول (ص) أخبر بتدنا ولا يؤمن بصدقه فيه ؟ أليس هذا من قبيل الجمع بين الكفر والایمان؟ وليعلم اني أعني بالمتفق عليه هنا ما لم ينقد أحد من أئمة العلم منته ولا سنده، فيخرج من ذلك ما اتقده مثل الدارقطني وما اتقده أئمة الفقهاء وغيرهم،

ومن غير الأكثر ما تظهر فيه علة في متنه خفيت على المتقدمين أولم تنقل عنهم وذلك نادر. وقد عد بعضهم هذه الأحاديث المتفق على صحتها مفيدة للعلم اليقيني الاصطلاحي إذا تعددت طرقها، قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر ما نصه:

(فائدة) ذكر ابن الصلاح أن مثال التواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده إلا أن يدعي ذلك في حديث «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» وما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد المادة أن يتواطوا على كذب أو يحصل منهم اتفاقا، ومن أحسن ما يقرر به كون التواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل المادة توأمام (فيه) على الكذب إلى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرا.

﴿الزار، وهل اعتقاد تأثير الولي والعفريت فيه شرك جلي﴾

(س ٩) من أحد المشركين في القاهرة - ع . م

حضرة الاستاذ العلامة المفضل السيد رشيد رضا المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد فاني أهتكم أولا بسلامة العودة من الاقطار المجازية المباركة وأدعو لكم الله سبحانه وتعالى أن يجعله حججا مبرورا إن شاء الله سيدي استشكل علي أمر بخصوص ما يسمونه (الزار) الذي يستشفى به بعض (الجاهلات) من النساء من أمراضهن العصبية فأحييت أن أعرضه عليكم راجيا التكرم بالاجابة ولو تأشيرا على هذا بصفة خصوصية

«أحدى السيدات مصابة بمرض عصبي: يأتيها غالبا على نوبات ربو وآلام شديدة بالمعدة والكليتين مع صداع وسعال وضعف عمومي شديد، وخصوصا في ابتداء كل مرة من الحمل، عرتها هذه الحالة منذ خمسة عشر عاما بعد زواجها بقليل، ثم إنهما على صلاح وتقوى، وقد كانت لا تعتقد بمسألة الزار ولكنها نجت تأثير كلام النساء خصوصا أقاربها من والدة وأخوات اعتقدت أخيرا وتوهيت أن أحد الأولياء

أو أحد الفطريات هو الذي أصابها بهذا المرض الهستيرى من زمن وصمت على عمل حفلة الزار بمصاريف من عند أهلها في منزلهم لا في منزل زوجها الذي عارض في ذلك بشدة لعدم اعتقاده بمثل هذه الخرافات ، ولم يرض بفسادة دينه في مصاريف باطلة على عقيدة باطلة »

والآن ألا ترى سيادتكم أن اعتقاد هذه السيدة تأثير الولي الفلاني أو العفريت الفلاني يؤدي بها إلى الشرك الجلي وفي هذه الحالة تصبح محرمة على زوجها المسلم الصحيح ( غير الجرافي أو السياسي ) الذي لا يعتقد بتأثير ولي أو نبي ؟ ففضلوا بإفادتي عن ذلك ولو كلفكم الجواب شيئاً من التفصيل ؟ وفضلوا بقبول مزيد تشكراتي وجزيل ممنونتي سلفاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ج) يذكر جمهور علماء الكلام أن الإيمان بوحداية الافعال عبارة عن التصديق الجازم بأنه لا فعل غير الله تعالى في الحقيقة، فكل ما يقع في الكون من خير وشر ونفع وضر فهو من فعل الله تعالى وحده، ويصرح الأشعرية في كتب العقائد بأن الأسباب الظاهرة للحوادث - ومنها كسب الإنسان وغير الإنسان من الملائكة والجان - لا تأثير لها في نفسها وإنما يخلق الله المسببات والمكسوبات عندها لا بها، فلا فرق بين النار والماء في حصول الاحتراق والإرواء، إلا أن عادة الله قد جرت بخلق الاحتراق عند مس النار واتصالها بالجسم القابل للاحتراق وخلق الإرواء عقب خلق شرب الماء ، ولكن الشرع أمر بالكسب، كالتداوي والاكل والشرب، فينبغي القيام بالمشروع منه وهو ما جرت سنة الله تعالى بجمعه سبباً مطرداً، وما كان سبباً غير مطرد كرقية المسوع وما في حكمه فإنه ينافي التوكل وكال الإيمان والتوحيد، وأما ما كان دون ذلك مما لم يثبت كونه سبباً البتة أوقامت عليه شبهات وهمية باطلة اغتر بها بعض العوام في بعض البلاد - كالزار في بلاد مصر والسودان، فلا عذر لمؤمن في الاقدام عليه، أي لأنه من الجبت (١) الذي هو عبارة عن خرافات الكهنة والسحرة، ومن اعتقد أن ولي الزار أو شيخه ينفع ولو بقدرة خلقها الله فيه ومزية أعطاه إياها وأن عفريته يضر ولو بقدرة خلقها الله فيه أيضاً - فهو عند هؤلاء المتكلمين مشرك بالله تعالى . فالخطر على متحلي خرافات

(١) راجع تفسير ( يؤمنون بالجبت والطاغوت ) في ص ١٥٦ ج ٥ من التفسير

الزار وغيرها شديد في مذهب هؤلاء المتكلمين الذين ينسحب اليهم أكثر الخرافيين؛  
وأما مذهب غير هؤلاء من المتكلمين ومحققى أهل الأثر من الخنابلة وغيرهم فهو أن الله  
تعالى جعل الاسباب مؤثرة بمخوَص خلقها فيها كالأحراق في النار، والإرواء في الماء، ومقاومة  
سير المرض في الدواء، ومنها ارادة الانسان وعمله الاختياري، ولكن هؤلاء يقولون كغيرهم  
إن الاسباب تعرف بالتجارب والاختبار، وتكون مشتركة بين جميع المجربين من الناس،  
واتخاذ الاسباب الوهمية مذموم شرعا وعقلا، وأنه لا تأثير لمخلوق فيما وراء الاسباب  
التي جرت سنة الله في الخلق يربط المسببات بها، فمن اعتقد أن غير الله تعالى ينفع أو  
يضر بذاته دون ما جرت به سنته تعالى في الاسباب، أو بتأثيره في ارادة الله تعالى وقدرته؛  
بأن يفعل الله تعالى بتأثيره عنده شيئا لم يكن لولا ما فعله به محض ارادته حسب علمه الأزلي -  
فهو مشرك بالله كافر بوحديته، لا اعتقاده أن لغيره فعلا وتأثيرا معه بقدرته الذاتية - وهو  
المفرد بذلك - أو بتأثيره في ارادته - والاله الخالق القديم لا يكون محلا للتأثيرات الحادثة،  
ويستحيل أن تكون ارادته تابعة لارادة أحد من خلقه، الذين هم تحت تصرف قدرته وقهره  
إذا تدبر السائل هذا ظهر له أن التصديق بخرافة الزار خطر على الدين، وأنه  
ليس من شأنه أن يقع من أهل التوحيد الصحيح، لا على مذهب المتكلمين، ولا  
على مذهب الأثرين، وإنما يقع مثله ممن يأخذون دينهم عن أمثالهم من الجاهلات  
والجاهلين، كنفوغاء العوام الذين يقلد بعضهم بعضا في أمور الدنيا والدين، كالعبادات  
السخيفة والعلاجات الضارة، المبنية على تجارب فاسدة ناقصة،

ولكننا مع هذا كله لا نجزم بكفر امرأة تصدق ببدعة الزار، ولا نجعلها به مشركة  
بالله عز وجل، بل يجب أن نحتاط في مثل هذا الحكم، وندفع الجزم به قبل العلم  
بحقيقة اعتقاد المرأة ولو بالشبهات، كما يجب أن نحتاط تلك المرأة باتقاء التصديق  
بهذه الخرافات، التي يخشى أن تكون شركا جليا أو خفيا ولو على بعض الأقوال،  
فنقول نحن عملا باحتياطنا: يجوز على هذه المرأة أن تؤمن إيمانا جازما بأن الله تعالى  
خالق كل شيء، وهو على كل شيء وكيل، وأن ما اقتضته ارادته وجري به قدره  
من ربط الاسباب بالمسببات، هو عام مطرد في المخلوقات، وأنه لا قدرة لمخلوق على  
شيء خارج عن سنته تعالى في الكائنات، بل جميع الخلق سواء في المعجز عما وراء

الاسباب ، كما أنهم سواء في جرياتها فيهم وخضوعهم لها ، وانحصارهم في حظيرة قهرها . ويجوز أن يعرض لها وهي على هذا الاعتقاد مرض فيخبرها من تظن فيهم الصدق وعلم التجربة والاختبار ، ان سبب هذا المرض ملاسة عفريت من الجن لها . وأن غيرها قد أصيب بمثله قبلها ، وأنهم جربوا له كل علاج فلم ينجع فيه الا تلك الفملة الشفاء وحدها ، وان علة نفعها أن العفريت الذي يلابس المريض في هذا المرض يزعمه ما يكون في حفلة الزار ، من الذنوب والاوزار ، حتى يلجئه الى الفرار ، بين تلك الاغاني والمعازف ، والمعزائم والمراثف ، والقرايين والذباح ، وما في التضمخ بدنها من الفضاخ ، - ويجوز على هذه المرأة أن تصدق هؤلاء المخبرين الضالين المضلين ، ولا سيما بعد اليأس من معالجة الاطباء المشهورين ، وأن تعتقد أن ذلك لا ينافي الايمان ، لان طرد الشياطين من الابدان ، كطرد الجراد ونحوه من المزارع والغيطن ، فهو من الاسباب الكسبية ، التي جرت بها السنن الآلية ، ويجوز أيضا ان تعلم أن عمل الزار حرام ، وان المستعمل لما يفتقد حرمة بعد مرتدا عن الاسلام ، كالجاحد للمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الاجماع ، ثم تقول اني لا أستعمله ، ولكنني آخذ بقول من قال ان التداوي بالمحرم جائز اذا لم يوجد غيره ،

فاذا جاز أن تعتقد المرأة ما ذكرنا وان كان باطلا في نفسه فكيف تجرأ على الافشاء بردتها ، وبطلان عقد نكاحها ، وسائر ما يترتب على الردة من الاحكام ؟  
 أما ما يحسن أن توعظ به امرأة تدرك ما ذكرنا فهو ان خرافة الزار القبيحة المنكرة ليست سببا من اسباب الشفاء من هذا المرض ، وان ما يدعى من التجربة المثبتة لنفسه باطل ، وأنه عمل لكثيرات فلم يفده ، وأن من اتفق انهن شفين بعده لم يكن شفاؤهن به بل بأسباب أخرى حقيقية أو وهمية ، وأنه لو كان علاجا نافعا بالتجربة الصحيحة لعملت به جميع الشعوب التي فاقت غيرها في العلوم والمعارف ، المبنية على إتقان التجارب ، ولكننا نرى هؤلاء يسخرون من هذه الخرافة وأهلها ، التي هي محصورة في مصر والسودان بل في الطبقة الجاهلة من أهلها ، واذا كان الامر كذلك فكيف تقدم على العمل بخرافة أدنى ما يقال فيها انها مشتملة على عدة بدع محرمة في الدين ،  
 محقرة عند جميع المرتقين ؟